http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1378) السنة السادسة -الثلاثاء (25) تشرين الثاني 2008

المالكي: الائتلاف الموحد سيصوت على الاتفاقية بالاجماع

بغداد/ المدى

اكد رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي ان الائتلاف العراقي الموحد (موحد) في موقفه وسيصوت لصالح الاتفاقية بـ" الاجماع" ، كاشفا عن تشكيل فرق خاصة للتحرك على بقية الكتل البرلمانية من اجل اقناعها بالتوقيع على الاتفاقية والمصادقة عليها .

جاء ذلك خلال تصريحات للمالكي عقب اجتماع لقيادات الائتلاف العراقي الموحد تراسه زعيم الغالبية النيابية السيد عبد العزيز الحكيم رئيس كتلة الائتلاف العراقي الموحد .

وقال المالكي " ان الائتلاف العراقي الموحد شكل فرقا للتحرك على بقية الكتل البرلمانية من اجل اقناعها بالتوقيع على الاتفاقية الامنية وللاستماع الى مطالبها" مؤكدا في الوقت نفسه ان "الائتلاف العراقي الموحد (موحد) في موقفه وسيصوت لصالح الاتفاقية وبالاجماع " .

وقال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي في الاجتماع الذي حضره عدد من وزراء الائتلاف وقياداته البرلمانية " ان مبادرة الائتلاف العراقي الموحد في منعطف حساس وتاريخي خطير حقق من خلاله الشعب العراقي وحكومته حكومة الوحدة الوطنية ما نعتقده انجازا كبيرا في اتفاقية سحب القوات الامريكية من العراق وهو ما يؤسس لاسترجاع كامل السيادة واخراج كل القوات الدولية من كامل الاراضي العراقية" .

واستعرض الاجتماع لمسارات متعددة والجهود المبذولة لافق وطني تجاه الاتفاقية الامنية التي شدد الائتلاف العراقي الموحد على دعمه لها حسبما ذكر المالكي الذي قال " الائتلاف العراقي الموحد موحد في موقفه وداعم للاتفاقية ويبذل جهودا في هذه المبادرة من اجل اقناع الاخرين على ضرورة المصادقة لانها فرصة لتحقيق المصلحة الوطنية العليا" .

وفي معرض حديث المالكي عن الضرر الناجم في حال عدم توقيع الاتفاقية اكد ان الانسحاب السريع للقوات الامريكية سيخلف عددا من السلبيات اكثرها جسامة هي الاقتصادية وقال "ما سنحتاج إليه هو وضع خطة عاجلة لاحتمالات الانسحابات المفاجئة حيث لا بد ان تتولى عملية ضبط الامن بالتعاون مع مختلف مكونات الشعب العراقي" .

كما اشار الى احتماليات حدوث مؤثرات او ما وصفها "سلبيات" على الجانب الاقتصادي وما يتعلق بالاموال العراقية وتصدير النفط والشحنات والحجز الذي يمكن ان تتعرض له هي والاموال والودائع العراقية وهي " امور بحاجة الى ترتيب اوضاعنا وحماية اموالنا في البنوك الدولية" .

واشار الى تشكيل فرق خاصة للتحرك على بقية الكتل البرلمانية من اجل اقناعها بالتوقيع على الاتفاقية وقال "ان من ضمن جهود الائتلاف العراقي الموحد في مبادرته هذه هو تشكيله فرقاً للتحرك على مختلف الكيانات والكتل السياسية لاقناعها بضرورة المشاركة والتصديق عليها قبل فوات الاوان..اما المطالب التي يمكن ان تكون من هذا الطرف او ذاك فانه ابدى استعداده الكامل للاستماع اليها والتعاون مع الاخرين من اجل حلها وازالة المعوقات التي تعترض العملية السياسية وعلى اساس الدستور" .

الى ذلك اكد المالكي ان حكومته تسعى الى ابرام اتفاق مع الامم المتحدة لسن قانون يحمي الاموال العراقية في الخارج في حال خروجه من احكام البند السابع مؤكدا ان احد بنود الاتفاق يقضي بتسليم المعتقلين العراقيين في السجون الامريكية الى السلطات العراقية.

وخلص الى القول " ان كل شئ سيحل وفقا للدستور العراقي" .

وكان الائتلاف العراقي الموحد عقد اجتماعاً في مكتب السيد عبد العزيز الحكيم في بغداد اليوم الاحد لمناقشة القضايا الملحة ومواقف الكتل السياسية تجاه اتفاق انسحاب القوات الامريكية .

وجرى خلال الاجتماع استعراض موسع للمسارات المتعددة والاطروحات المختلفة والجهود المبذولة من قبل الائتلاف لتحقيق اوسع توافق وطني تجاه الاتفاق.

وشدد الائتلاف بحسب بيان وزع عقب الاجتماع على "موقفه الموحد الداعم لاتفاق انسحاب القوات الامريكية من العراق" ، كونه يسير باتجاه السيادة الوطنية وتحقيق الانسحاب الاجنبي من الاراضي العراقية والحفاظ على المصلحة الوطنية العليا .

ودعا الائتلاف العراقي الموحد جميع الكتل والكيانات السياسية الى تحمل مسؤولياتها التاريخية في هذا المنعطف المهم من تاريخ العراق السياسي ، مثمنا جهود المرجعية الدينية العليا ودورها البناء في رعاية ابناء العراق . وابدى الائتلاف استعداده لمناقشة كل المشاكل التي تكتنف جوانب العملية السياسية ، واجراء حوار جدي وشامل بغية ايجاد حلول عملية تنسجم مع الدستور والقوانين المرعية من خلال توسيع الاشتراك في اللجان الخمس التي تشكلت لوضع حلول ناجعة للمشاكل ، والوصول الى توافق وطني مبني على اسس صحيحه يوفر بيئة سياسية صالحة للبناء والاعمار والتقدم. هذا ومن المؤمل ان يصوت البرلمان العراقي على الاتفاقية الامنية يوم الاربعاء المقبل بعد أن اتم قراءتها مرتين تخللهما نقاش وجدل كبيران بين قوى مؤيدة للاتفاقية تمثلت بالائتلاف العراقي الموحد والتحالف الكردستاني والاتحاد الاسلامي الكردستاني ويشكلون ١٤٣ مقعدا إضافة الى عدد من النواب من كتل أخرى اعلنوا صراحة انهم سيصوتون لصالح الاتفاقية وكتل متحفظة لديها شروط وهي غير رافضة مثل جبهة التوافق وحزب الفضيلة والقائمة العراقية وجبهة الحوار الوطني والعربية المستقلة وتشكل نحو ٩١ مقعدا وهي قوى لا تزال في المنطقة الرمادية وبالامكان تغير موقفها اذا ما حصلت على ضمانات حكومية وكتل اخرى رافضة تتمثل بكتلتي الصدرية ورساليون وتشكل ٣١ مقعدا فضلا عن عدد اخر من النواب المستقلين الذين تباينوا في الرأي.

وعلى الرغم من ترجيح مصادر برلمانية اعتماد الاغلبية المطلقة وليس أغلبية الثلثين اساسا للتصويت فان فرصة تمرير الاتفاق الأمني تبدو قائمة بقدر كبير لاسيما ان عدد النواب المؤيدين للمعاهدة أكثر من الرافضين ويميل المتحفظون عليها الى المصادقة عليها .

لتوفيرها ملاذاً آمناً للارهابيين

انتقاد امريكي لسوريا

بغداد/ المدى

انتقدت الولايات المتحدة سوريا بصراحة ووضوح في المؤتمر الأمني الذي عقد الاحد بسبب "توفيرها ملاذاً امناً للارهابيين" لمهاجمة العراق، مشيرة الى ان المشاركين الاخرين كرروا ما يرددونه على مدى سنوات.

وذكرت صحيفة (ذي ستار) الماليزية في موقعها على الانترنت مساء اليوم نقلا عن موفدين لم تسمّهم ان "القائمة بالاعمال الامريكية مورا كونللي، اعلى ديبلوماسية امريكية في سوريا ، قالت في جلسة مغلقة لاجتماع امني عقد اليوم بشان العراق ان على دمشق وقف السماح للشبكات الارهابية باستخدام سوريا قاعدة لمهاجمة العراق" ، مبينة ان "الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي انتقد سوريا بصراحة في المؤتمر" .

وتاتي الانتقادات الامريكية الى دمشق بعد اسابيع من غارة امريكية على سوريا استهدفت ناشطين في القاعدة.

ونقلت الصحيفة عن احد الموفدين اشارته الى ان "كلام الديبلوماسية الامريكية كان حادا وقصيرا" ، مشيرا الى ان "غالبية المشاركين الاخرين كرروا ما كنا نسمعه على مدى سنوات حول كيف ان استقرار المنطقة مرتبط بالعراق، والحاجة الى مزيد من التعاون" .

وحضرت بلدان غربية، فضلا عن روسيا وايران والعراق وغالبية جيران العراق، اجتماعا في العاصمة السورية، دمشق، يهدف الى صياغة تدابير امنية تساعد على انهاء العنف في العراق وايقاف الهجمات على القوات العراقية والامريكية، فيما تغيبت السعودية، التي لديها خلافات كبيرة مع سوريا بشان لبنان وايران، عن المؤتمر.

وكان مسؤولون سوريون قد هددا بالغاء الاجتماعات في اعقاب غارة امريكية على سورية من الاراضي العراقية في ٢٦ من تشرين الاول اكتوبر الماضي قالت دمشق انها اودت بحياة ثمانية من مواطنيها. الا ان سورية قررت استئناف الدعوة الى عقد مؤتمر بعد ادانة الحكومة العراقية الهجوم.

وقال موفدون ان نائب وزير الخارجية السوري احمد عرنوص قال ردا على كلام الديبلوماسية الامريكية في المؤتمر اليوم إن سورية "ضحية للارهاب وهي لا تسمح باي هجوم على أي فرد يعيش على اراضيها" .

واضاف ان المسؤول السوري اشار الى السيارة المفخخة التي استهدفت في ايلول مقرا للاستخبارات العسكرية في دمشق وقتل ١٧ شخصا في الاقل.

اما وزير الداخلية السوري، كما تنقل الصحيفة، الذي حضر الاجتماع لوقت قصير فقال إن "سوريا لديها ما يكفي من القوات على الحدود مع العراق لوقف التسلل من كلا الجانبين" ، نافيا التقارير الصحفية التي اوضحت ان سوريا سحبت بعضا من قواتها الحدودية اثر الغارة الامريكية. يذكر ان محطة "دنيا" التلفزيونية السورية بثت صورا بعد يومين من الغارة الامريكية لجنود يفككون مواقعهم من على الحدود السورية العراقية وينسحبون، ما دعا قيادة الشرطة الوطنية العراقية الى ارسال تعزيزات على الحدود لسد الفراغ.

وكانت مصادر امريكية ذكرت ان الغارة التي شنتها قوات امريكية خاصة على منطقة مزارع السكرية على مقربة من الحدود العراقية استهدف ناشطا في القاعدة يدعى "ابو غادية" مسؤول عن شبكة لتهريب السلاح والمال لمجموعات مسلحة في العراق، وذكرت تقارير نقلا عن مسؤولين في المخابرات الامريكية ان القوة الامريكية المهاجمة جلبت معها جثة المذكور.

سياسيون ومتخصصون يؤكدون ضعف الدور الرقابي للجان البرلمانية

بغداد /جعفر الونان

أدت البرلمانات في العالم دوراً مؤثرا في تغيير مسارات السلطة التنفيذية فما زال الحديث متواصلاً عن استقالة اعضاء البرلمان الشيلي بشكل جماعي في عام ١٨٢٣ بسبب عدم تلبية حاكمها (هامن سان) لاستجواب الحاكم الذي قاد الحرب ضد الارستقراطية في عام ١٨١٨ ويعد صاحب الفضل في تحول دولة شيلي من الحكم الانفرادي الى الحكم النيابي، كان السبب الوحيد في استجواب هامن سامن هو شراء ابنه (فان سان) مزرعة بعد اربع سنوات من تسلم والده السلطة بسبب الضغط البرلماني تنحى الحاكم عن السلطة ووافق على ان يخضع لقرارات المحكمة الدستورية في وقتها .

ومنذ ذلك الوقت كان للبرلمانات في العالم وظيفتان اساسيتان حسب ماتنص عليه دساتير العالم وبضمنها الدستور العراقي ، الوظيفة الاولى تتمثل في تشريع القوانين، والثانية والتي توازي الوظيفة الاولى اهمية وهي رقابة عمل الاجهزة التنفيذية.

التحول الفجائي بعد ٢٠٠٣ للعراق من نظام الحكم الانفرادي الى الحكم المؤسساتي الجماعي يدار عبر ثلاث منظومات رئيسية (التنفيذية والقضائية والتشريعية الرقابية المتمثلة بالبرلمان)

يشير سياسيون ومراقبون للوضع في العراق أن الدور الرقابي للبرلمان يبدو ضعيفاً على المشهد عام للدولة، فبعد ثلاث سنوات على انتخاب البرلمان ومنذ اول جلسة له في ١٦ اذار من عام ٢٠٠٦ والى اليوم لم يضيّف البرلمان المسؤولين في الجهاز التنفيذي الا ما ندر، واغلبهم رفض قبول دعوة البرلمان للحضور ما يشكل سابقة خطيرة في بلد ينشد الشفافية في الاداء الحكومي وفي ظل تفشي الفساد الاداري والمالي تم اعتبار العراق البلد الثالث في نسبة انتشار الفساد بحسب تقرير منظمة الشفافية العالمية مطلع ايلول الماضي.

فضلاً عن ضعف المشاريع الخدمية وقلة مشارع الاعمار وازدياد البطالة وتدهور الواقع الصحي والتعليمي في ظل ميزانية ٢٠٠٨ الانفجارية كما يصفها المتخصصون التي وصلت الى ٧٣مليار دولار ما يتطلب عملا رقابيا حقيقيا من ٢٤ لجنة تابعة للبرلمان.

النائب عن الائتلاف العراقي علي الاديب وصف اللجان البرلمانية بغير المهتمة في عملها وان اغلب تلك اللجان فشلت في اداء وظيفتها البرلمانية موضحاً ان هذه اللجان كادت تخفق حتى في الجانب التشريعي لولا الضغط الشعبي على حد تعبيره واعرب الاديب عن امله في أن يكون هذا عام هو عام المراقبة والتدقيق في الاداء الحكومي.

اما النائب محمود عثمان قال للمدى « ان اسباب التقصير الرقابي للبرلمان عديدة منها سفر البرلمانيين باستمرار وعدم كفاءة بعضهم وايضاً عدم وجود قانون ينسق العلاقة بوضوح مع الجانب التنفيذي «واضاف عثمان « ان العائق المهم امام عمل اعضاء اللجان عدم استجابة السلطة التنفيذية الى مطالب اللجان وتجاهلها في اوقات كثيرة «

وطالبت النائبة صفية السهيل بأعادة تشكيل لجان البرلمان لانها بنيت على اساس فئوي وطائفي على حد تعبيرها. وتعلل السهيل ذلك بالقول ان»ضعف الاداء الرقابي للبرلمان يعود الى عدم وجود آلية واضحة للجان البرلمانية ورئاسة البرلمان العراقي لاستجواب المسؤولين او الوزراء المقصرين في عملهم، ما ادى الى استغلال هذا الامر من قبل المسؤولين للامتناع عن الموافقة على عملية الاستجواب».

ويعتقد النائب سليم عبد الله المتحدث بأسم جبهة التوافق ان دور البرلمان في محاسبة المقصرين في الجهاز التنفيذي لايزال هشاً،عبد الله الذي تحدث لـ (المدى) القى باللائمة على بعض اعضاء البرلمان الذين يعتبرون محاسبة الوزراء محاولة لتصفيات سياسية مرجحاً عدم نجاح البرلمان في تأدية واجبه الرقابي الى انشغال اعضائه بالملف السياسي والتشريعي فضلاعن عدم كفاءة بعض اعضاء اللجان البرلمانية .

في سياق متصل تحدث النائب فالح الفياض عن الائتلاف العراقي عن ضعف الرقابة البرلمانية قائلا «بأنه لم يكن بالمستوى الذي يطمح اليه الناس ،وان هذا الضعف له اسباب ذاتية تتعلق بطبيعة تكوين البرلمان واسباب اخرى لها علاقة بالعملية السياسية مشيرا الى ان تلك الاسباب ادت الى مشاكل عديدة واجهت البرلمان العراقي «في الوقت الذي انتقد فيه النائب باسم شريف عن كتلة الفضيلة بشدة ضعف الجانب الرقابي من قبل اللجان البرلمانية واصفاً عملها بشبه المعدوم قائلاً «ان الدور الرقابي لمجلس النواب يشوبه الكثير من الضعف ولست مغالياً اذا قلت انه شبه معدوم « بينما يختلف ضياء القريشي المستشار المالي لرئيس الوزراء اثناء مع شريف الذي يرى أن عمل اللجان البرلمانية الى حدّ ما جيد لكنه تطلع الى دور اكبر للجان البرلمانية وعن عدم تلبية بعض المسؤولين في الحكومة الى دعوات البرلمان قال القريشي «هناك قنوات تمر من خلالها تلك الدعوات وان اغلب الذين امتنعوا عن استجابة دعوات البرلمان لديهم اعذارهم القانونية « وفي ختام حديثه دعا القريشي المسؤولين في الحكومة تلبية دعوات البرلمان..

ويقول رئيس جامعة بغداد موسى الموسوي لـ (المدى) العمل البرلماني «بغير الفعال « مرحجاً السبب الى التوافقات السياسية التي قامت عليها العملية السياسية في العراق ويضيف أن ٣٣ شهرا عمر البرلمان العراقي الذي لم يخل من «المعارضة الحوارية « كما يعبر عنها المتخصصون بالشأن السياسي التي تعد ظاهرة ايجابية فالاختلاف في الرأي ضرورة ملحة من اجل تقويم الاداء واستمرار هذا الخلاف يعني استمرار النجاح كما يقول كليمنصو جورج الذي حكم فرنسا في بداية الرقن الماضي. لكن هذا التخندق سرعان ماتحول الى تخندق سياسياً في البرلمان العراقي وابتعد عن مراقبة مشاريع الحكومة التنفيذية.

اما حميد الشكرجي مديرمركز العراق للدراسات السياسية لم يستبعد أن تكون المشاغل الخاصة لاعضاء البرلمان واختلاط المفاهيم الادارية وحداثة التجربة الديمقراطية في العراق اسباباً اساسية في عرقلة الدور الرقابي للبرلمان معرباً عن تفاؤله بان يكون للبرلمان دور اكبر في مراقبة الحكومة ومحاسبة المقصرين فيما يؤكد سعد الجابري التدريسي في الجامعة المستنصرية ضعف الدور الرقابي في البرلمان قائلا « لم تكن اللجان البرلمانية فاعلة ولاسباب عديدة، ولم تعد الرقابة البرلمانية واضحة في دوائر الدولة بظل الفساد الاداري الذي انتشر في جميع مفاصل الدولة واضاف الجابري الى ان الرقابة عملية شمولية تهدف الى تحقيق التفاعل العضوي بين هيئات الدولة وتلتزم المشاركة من جميع اعضاء البرلمان في تنفيذ الدور الرقابي « موضحاً « انها العلاقة بين السلطة البرلمانية والتنفيذية هي علاقة تكامل في الاداء وليست علاقة تصارع «